IRAQI Academic Scientific Journals

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science (2026) 16 (2): 213-230

UKJAES

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

ISSN:2222-2995 E-ISSN:3079-3521
University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

Kaittan Hussein Ali. The effectiveness of fiscal discipline in reducing total public debt in the Iraqi economic environment for the period (2004-2024). *University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science* (2026) 16 (2):213-230.

The effectiveness of fiscal discipline in reducing total public debt in the Iraqi economic environment for the period (2004-2024)

Hussein Ali Kaittan

College of Administration and Economics-University of Wasit, Wasit, Iraq

hgetan@uowasit.edu.iq

Abstract: Most countries strive to avoid dependence on borrowing to finance the general budget deficit, alongside payment of due debts with their interest from another perspective. Iraq can attain this goal by pursuing a sound fiscal policy that reduces wasteful public spending and optimizes and diversifies government revenues in step with the growth of GDP. Such a GDP growth can only be achieved by adopting various measures to reactivate non-oil economic sectors in order to diversified the national economy and attain structural balance in the Iraqi economic framework. In this framework, the methodology of the current study is descriptive-analytical, which is complemented by a quantitative approach, namely the econometric one. It makes use of the Symmetric Quantile test to assess the impact that fiscal discipline indicators have on Iraq's total public debt. Empirical analysis was performed with the use of EViews 13 statistical software.

The results of paper lead to several key conclusions. First: it has been ascertained from the quantile regression results that fiscal discipline has a highly significant impact on public debt levels in Iraq. This conclusion is pertinent to the realities of the Iraqi economy; fiscal discipline acts as a direct instrument to decrease public debt requirements during normal and medium-term debt cycles. The impact of fiscal discipline on public debt levels does not remain constant at a single point; instead, the relationship between fiscal variables and public debt consists of varying signs and magnitude across different debt levels. This has been ascertained from the protocol of the quantile regression results, as the null hypothesis of stability of coefficients was refused by the Symmetric Quantile test. This implies that the impact of public debt created by expenditures, revenues, fiscal balance, and financing varies whether debt levels are low, medium, or high. The model has also explained a good deal of variance at the 0.86 quantile of the distribution; the findings have reflected an acceptable level of statistical significance as the model established an R-squared value of approximately 0.51.

Keywords: Fiscal Discipline, Total Public Debt, Fiscal Discipline Indicators.

IRAQI Academic Scientific Journals

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science (2026) 16 (2): 213-230

فاعلية الانضباط المالي في تخفيض اجمالي الدين العام في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢٤)

م. د. حسين علي كيطان

جامعة واسط/كلية الإدارة والاقتصاد، واسط، العراق

hgetan@uowasit.edu.iq

المستخلص: تسعى اغلب الدول ومنها العراق الى تجنب الاعتماد على الاقتراض في تمويل عجز الموازنة العامة من جانب واطفاء الديون الحالية وفوائدها من جانب اخر، ويمكن للعراق من تحقيق ذلك من خلال تطبيق سياسة مالية منضبطة تحد من الانفاق غير الكفوء وتنويع وتنمية الايرادات العامة بما يتناسب مع نمو الناتج المحلي الاجمالي، وحتى تتحقق الزيادة في الاخير لابد من تبنى عدة استراتيجيات للنهوض بالقطاعات الاقتصادية غير النفطية لتنويع اقتصادهُ وتحقيق التوازن الهيكلي في الاقتصاد العراقي. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي فضلا عن اعتماد المنهج الكمي (القياسي) باستخدام اختبار (Symmetric Quantiles) لبيان اثر مؤشرات الانضباط المالي على اجمالي الدين العام في العراق وباعتماد البرنامج الاحصائي (Eviews ١٣). وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها: توضح نتائج الانحدار الكمي أن مؤشرات الانضباط المالي لها اثر كبير على اجمالي الدين العام في العراق، وهو ما ينسجم مع واقع الاقتصاد العراقي، اذ يمثل الانضباط المالي أداة مباشرة لتخفيض الحاجة إلى الاقتراض في الفترات الاعتيادية والمتوسطة للدين. كما توجد علاقة تختلف إشارتها وقوتها عبر مستويات الدين العام وليس عند مستوى واحد فقط لأن اختبار تماثل الكميات رفض ثبات المعاملات وهذا يعني أن تأثير النفقات والإيرادات والرصيد المالي والتمويل على إجمالي الدين العام يتغير عندما يكون الدين منخفضاً أو متوسطاً أو مرتفعاً. كما توجد علاقة تفسيرية معتبرة للنموذج عند الكمية (٠,٨٦) لأن قدرة التفسير بلغت نحو (٠,٥١) مع معنوية كلية مرتفعة وهذا يدعم الاعتماد على الانحدار الكمي لتشخيص الانضباط المالي في سيناريوهات الضغط التي تهم صانع القرار.

الكلمات المفتاحية: الانضباط المالي، اجمالي الدين العام، مؤشرات قياس الانضباط المالي.

Corresponding Author: E-mail: hgetan@uowasit.edu.iq

المقدمة

سعت الكثير من الدول سواء المتقدمة او النامية الى تطبيق سياسة الانضباط المالي ولاسيما تلك التي تعاني من اختلال هيكل الموازنة العامة ،اذ تعتمد اغلب الدول الريعية على الايرادات النفطية كمصدر رئيس لتمويل الموازنة العامة وان الاستمرار بالاعتماد على هذا المصدر الوحيد يعد مشكلة اقتصادية كبيرة لكون اسعار النفط تتعرض للتقلبات يصعب التحكم بها من البلد المصدر في السوق الدولية ، وان هذا الوضع الهش لاقتصادات البلدان الريعية دفع حكوماتها للبحث عن مصادر اخرى لسد عجز الموازنة العامة ، اذ التجأت الى الاقتراض الداخلي وفي بعض الاحيان الى الاقتراض الخارجي والمحزن في هذا الامر ان هذه الاموال المقترضة لم توظف في مشاريع استثمارية تدر ايرادا وارباحا حتى تتمكن الدولة من سداد اقساط وفوائد هذه القروض من هذه الارباح وتجنبا لتكليف الموازنة العامة استنزاف الاموال العامة وضياع حقوق الاجيال الحالية والمستقبلية.

ويعد الاقتصاد العراقي احد اقتصادات الدول النفطية الريعية الذي يعتمد على سلعة النفط للحصول على ما يحتاجه من اموال لتغطية النفقات العامة التشغيلية والاستثمارية ، اذ يعاني من اختلالات هيكلية ومن هذه الاختلالات عجز الموازنة العامة بسبب اقتصارها على الايرادات النفطية التي تساهم بأكثر من (٩٠٪) من الايرادات العامة وسوء ادارة الانفاق العام ويعزى هذا الامر الى الاحداث والازمات والحروب المتعاقبة التي اثرت بشكل كبير في مسيرة الاقتصاد حالت دون تطوره وتقدمه ، الامر الذي دفع الحكومات العراقية المتعاقبة الى الاقتراض من اجل القيام بالتزاماتها المالية ، ولكي يتخلص العراق من الاعتماد على الاقتراض في تمويل الموازنة وتخفيض الديون الحالية ، ينبغي تطبيق سياسة مالية منضبطة ومغادرة الاسلوب الحالي في اعداد وتنفيذ الموازنة العامة واعتماد موازنة البرامج والاداء او الموازنة الصفرية لكون في تقديرات موازنة البنود تكون التخصيصات مبالغ بها وتكون اكبر من قدرة الجهة على صرفها وغيرها من الاسباب، وكذلك لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من الواجب الحد من الانفاق غير الكفوء وتنويع وتنمية الايرادات العامة بما يتناسب مع نمو الناتج المحلي الاجمالي، وحتى تتحقق الزيادة في الاخير لابد من تبنى عدة استراتيجيات للنهوض بالقطاعات الاقتصادية غير النفطية لتنويع اقتصادهُ وتحقيق التوازن الهيكلي في الاقتصاد العراقي.

اولاً: اهمية البحث:

تكمن اهمية البحث بأنه يتناول موضوع الانضباط المالي والدين العام والذي يعد من المواضيع التي تشغل تفكير واضعي السياسات الاقتصادية في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، ولتخلص الاقتصاد العراقي من معضلة الديون بسبب العجز المالي ينبغي

عليه تبني تطبيق سياسة الانضباط المالي والتمسك بقواعده والتي تعد الحل الاسلم لتصحيح مسار السياسة المالية اي ضبط وترشيق الانفاق وخلق مصادر جديدة للإيرادات العامة بجانب الايرادات النفطية. كما تكمن اهمية البحث بانه يدعو القائمين على السياسة المالية باتخاذهم الاجراءات والاليات الكفيلة لمعالجة الوضع المالي للبلد والحد من الدين العام وخدمته.

ثانياً: مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في كيفية علاج مشكلة ارتفاع الدين العام من خلال الانضباط المالي وتصحيح ادارة الموازنة العامة ومسار السياسة المالية اذ يفتقر العراق الى السلوك الرشيد والعقلاني في ادارة الايرادات العامة، وتتجلى حالة العسر المالي عند انخفاض الايرادات النفطية واستمرار الالتزامات المالية التي تقوم الحكومة العراقية بتأديتها، اي عدم وجود سلوك عقلاني رشيد في ادارة الاموال العامة.

ثالثاً: فرضية البحث:

يستند البحث الى فرضية مفادها يؤدي الانضباط المالي الى تحقيق الاستدامة المالية والحد من عجز الموازنة العامة والذي يعاني منه اغلب الدول ومن ثم تخفيض الدين العام، ان المستوى المرتفع للانضباط المالي في العراق اثر بشكل مباشر وكبير في تخفيض اجمالي الدين العام.

رابعاً: اهداف البحث:

يهدف البحث الى تحقيق الاتي:
١. التعرف على مفهوم الانضباط المالي والدين العام.
٢. توضيح اهداف واهمية الانضباط المالي ومؤشرات قياسه.
٣. تحليل مؤشرات قياس الانضباط المالي في العراق خلال مدة البحث.
٤. قياس اثر مؤشرات الانضباط المالي في تخفيض اجمالي الدين العام في العراق.
٥. دعوة القائمين على السياسة المالية بمعالجة الوضع المالي للبد من خلال رفع مستوى الانضباط المالي.

خامساً: منهجية البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لبعض بيانات المؤشرات الاقتصادية فضلا عن اعتماد المنهج الكمي (القياسي) باستخدام اختبار **(Symmetric Quantiles)** لبيان اثر مؤشرات الانضباط المالي على اجمالي الدين العام في العراق وباعتماد البرنامج الاحصائي **(Eviews 13).**

سادساً: حدود البحث:

١ـ الحدود المكانية: العراق.
٢ـ الحدود الزمانية: المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٤).

سابعاً: هيكلية البحث: بغية اثبات فرضية البحث وتحقيق اهدافه تم تقسيمه الى المباحث الاتية:

المبحث الأول :الإطار النظري للانضباط المالي والدين العام.
المبحث الثاني :تحليل مؤشرات قياس الانضباط المالي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤- ٢٠٢٤).
المبحث الثالث: قياس اثر مؤشرات الانضباط المالي في تخفيض اجمالي الدين العام في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٤).

المبحث الاول: الإطار النظري للانضباط المالي والدين العام.

المطلب الاول: الإطار النظري للانضباط المالي.

اولاً: مَفهوم الانضباط المالي.

يعد الانضباط المالي احد اهم المواضيع التي نالت الاهتمام الكبير في معظم الدول العالمية لكونها تعاني من التقلبات المالية وضعف في امكانيتها على نقل الموارد المالية بين الاستخدامات المختلفة بما يتلاءم مع الأهداف الاستراتيجية (**السامرائي، محمود، ٢٠٢٣: ٤٣٨).**
ان مفهوم الانضباط المالي يشير الى ضرورة عدم تَجاوز الإنفاق الكلي للمبالغ المخصصة في الموازنة العامة للدولة، أو بعبارة اخرى أن عدم تجاوز العجز المالي لنسبة معينة من الناتج المحلي الإجمالي، اذ يكون تقدير الإنفاق العام وفقا للإيرادات المالية المتاحة، وليس حسب الحاجات المالية التي تتقدم بها المؤسسات والهيئات الإدارية المختلفة. ولابد من الاشارة الى ان درجة الانضباط المالي تُعد أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والمالي **(محمد، حميد، ٢٠١٨ :٥).**
ويمكن تعريف الانضباط المالي بانه مجموعة من الانظمة التي توجه الحكومة في احتساب الانفاق العام فيما يتلاءم مع الايرادات العامة وتحديد نسب العجز والدين العام والعبء الضريبي من اجل ضمان الاستدامة المالية وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي **(جاهل، علي، ٢٠٢٣: ٤١٢).**

كما يمكن تعريف الانضباط المالي على أنه مراقبة الموازنة العامة ومدى تنفيذ بنودها التي وافقت عليها السلطة التشريعية والحفاظ على شرعية الانفاق أي إن عملية الانضباط المالي هو من واجب الأعضاء المنتخبين في السلطة من أجل الحفاظ على إرادة الشعب في استدامة الثروات الطبيعية وعدم هدر المال العالم والتقييد بالمبالغ الواردة في الموازنة و توجيهها لتحقيق الأهداف المطلوبة وفقاً لرأي عالم المالية العامة (ريتشارد موسغراف) فإن الانضباط المالي هو تمويل العجز للعمليات التشغيلية، أي ينبغي على الحكومة تغطية النفقات التشغيلية عن طريق الإيرادات التشغيلية فقط ، كما يعبر عن الانضباط المالي بحالة التوازن الأمثل بين الإيرادات والنفقات في الاقتصاد، اذ ان في غياب الانضباط المالي فإن النفقات العامة تتجاوز الإيرادات العامة، الامر الذي يدفع الحكومة للاعتماد على تنظيم الموازنة بعجز وتغطيته بالاقتراض سواء كان داخليا او خارجيا بالرغم من الاثار السلبية التي يتحملها الاقتصاد نتيجة هذا السلوك غير المرغوب به من المختصين بالشأن الاقتصادي والمالي **(ابراهيم، حمد، 2022: ١٠٨).**

وللانضباط المالي ثلاثة استخدامات وكما مبينة في ادناه **(Periola ,٢٠١٩:٣٤):**

١. **الاستخدام الأول:** لريتشارد موسغراف ويشير الى ان تحقق الانضباط المالي لابد ان يتحقق التوازن بين النفقات العامة والايرادات العامة وان النفقات الجارية لا تمول الا بالإيرادات العادية ولا تمول بالاقتراض وخلاف ذلك سيضعف الانضباط المالي.
٢. **الاستخدام الثاني:** واشار ما يكسل جون الى دعم رأي موسغراف وهو ضبط الانفاق وفق الإيرادات المتوفرة مع متابعة اجراءات واليات تنفيذ الموازنة بواسطة هيئة مستقلة وإنفاق المبالغ المعتمدة على الاهداف المخططة.
٣. **الاستخدام الثالث:** مفهوم الانضباط المالي هنا يتوسع ليشمل السلطة التشريعية أي لابد من التزام السلطة التشريعية بالقرارات الخاصة بالموازنة وفق المواعيد المحددة.

وبناء على ذلك يشير الانضباط المالي إلى ضبط النفقات العامة وتشديد الرقابة عليها، وتقليل الهدر، وتجنب النفقات غير الضرورية، وزيادة كفاءة الإنتاج، ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة لتنفيذ الخطط الإستراتيجية للدولة بفعالية وكفاءة الاستثمار في الموارد والقدرات المتاحة للدولة، وبالتالي تحقيق أهداف قصيرة وطويلة الأجل وبالتالي تمثل السياسة المالية القرارات والسلوكيات التي تتحكم فيها الدولة فيما يتعلق بالإنفاق والضرائب، وكلاهما يشكل برامج العمل التي ستنفذها السلطة التنفيذية باستخدام مواردها المالية المتاحة، للتأثير على النشاط الاقتصادي ومعالجة الاختلالات من خلال الضرائب، والإنفاق الحكومي والدين العام والإعانات الاقتصادية **(Stemson, ٢٠٠٥:32).**

ثانياً: اهداف الانضباط المالي.

يمكن تحديد أهم أهداف الانضباط المالي وكما يأتي **(ابراهيم، حمد، ٢٠٢٢: ٤٠٩):**

١. دقة في العمليات المالية ويحافظ على وتيرة ثابتة للنفقات العامة والإيرادات العامة للحكومة.
٢. وضع خطط طويلة الاجل للإدارة المالية، أي وضع الخطط للموازنة العامة لعدة سنوات وليس لسنة واحدة فقط.
٣. التنبؤ بمشاكل الموازنة العامة قبل بروزها، ووضع الإجراءات المناسبة والكفيلة لمعالجة هذه المشاكل.
٤. السعي لضبط أو توازن الموازنة العامة والحد من تزايد المشاكل التي يتسبب بها الدين العام.
٥. تحقيق التوازن بين النفقات والإيرادات التشغيلية أي تمويل النفقات الاستثمارية من الإيرادات الاستثمارية والنفقات التشغيلية من الايرادات التشغيلية.
٦. العمل على خفض التبعات الاقتصادية للأزمات المالية من أجل تحقيق الاستدامة المالية وتقليل مشكلة عدم سداد الدين العام.

ويمكن القول بأن الانضباط المالي يضمن التوازن الهيكلي للنفقات العامة والإيرادات العامة في السنوات القادمة من خلال اليتين:

الأولى: آلية تعدد السنوات للموازنة العامة أي التخطيط لموازنات مستقبلية عدة.
الثانية: آلية الحفاظ على السلامة للأنشطة المالية مع السعي للتخفيف من عواقب الصدمات والاضطرابات التي تحدث في الدورات الاقتصادية.

ثالثاً. أهمية الانضباط المالي:

تكمن أهمية الانضباط المالي في تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيزهُ على المدى الطويل، لكون السيطرة على العجز في الموازنة العامة وتحقيق الفوائض يعد شكل من أشكال الادخار، فعند زيادة الادخار تزداد أصول الدولة ويرتفع الدخل القومي ، فضلاً عن ذلك يسمح الانضباط كذلك باحتواء العجز بدلاً من الزيادة في الضرائب لحصول المزيد من الأموال ومن ثم المحافظة على بيئة مالية مستقرة اذ ما قورنت بحالة عدم اليقين المتزايدة ، وكما أن رفاهية الأجيال القادمة تستند على النمو الاقتصادي المستدام والسياسات الاقتصادية الكلية السليمة إذ يعد النمو الاقتصادي المستدام هدفا استراتيجياً للدول النامية، وتسعى الحكومات لمختلف البلدان ولا سيما النامية منها إلى تغيير حياة مواطنيها من خلال السياسات الإنمائية المختلفة اذ أن النهج الذي تتبعه الحكومة في تمويل النفقات مهم للغالية ويؤثر على النمو الاقتصادي للبلد، فالتمويل المكثف يؤدي الى تشويه حوافز الاستثمار ومن ثم يعيق النمو والتمويل والتنمية من خلال الاقتراض **(السامرائي ، محمود ، ٢٠٢٣ : ٤٣٨-٤٣٩).**

رابعا: مؤشرات قياس الانضباط المالي.

تعد موازنة الحكومة من الأدوات الجيدة لتحديد الأداء ومدى تحقيق الانضباط المالي وتحديد نسبة العجز وهذا يظهر من خلال حسابات الموازنات العامة النهائية. يمكن قياسه كذلك من خلال الديون الحكومية كنسبة الى الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم يمكن أن تكون هذه المؤشرات مقدمة على النحو التالي:

١ـ قياس الانضباط المالي عن طريق مؤشر نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي:

يمكن استخدام النفقات العامة لبيان وجود انضباط مالي من عدمه، اذ تعد طريقة تمويل النفقات العامة من المحددات الاساسية للاستقرار الاقتصادي والمالي لأي بلد، ذلك ان تزايد مقدار الانفاق الحكومي الذي يتسم بمرونته المرتفعة لزيادة الانفاق التشغيلي وعجز طاقة الاقتصاد على استيعاب تلك النفقات المتزايدة سيقود الى توليد ضغوط تضخمية. لذا فان المحافظة على معدل الانفاق العام يعد غرضاً أساسياً في الموازنة اذ يتم وضع قيود على الانفاق العام وترشيده وتحديد الأولويات في صرف الاموال مما يسهم في تراجع معدلات النفقات العامة سنويا وتراجع نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي **(بتال واخرون ، ٢٠٢٢ : ١١٥).**

٢ـ قياس الانضباط المالي عن طريق مؤشر نسبة الايرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي:

يمكن استخدام الإيرادات العامة لبيان وجود انضباط مالي من عدمه، فكما أن هنالك قيوداً تفرض على النفقات العامة هنالك أيضا قيود تفرض على الإيرادات إذ أن النفقات العامة يتم تحديدها عادة عن طريق تحديد مقدار الإيرادات التي تستطيع الحكومة الحصول عليها، ويتم ذلك عن طريق تحديد حد أدنى وحد أعلى للإيرادات باعتبارها الممول الرئيس للنفقات الحكومية، إذ ينبغي أن لا تقل الإيرادات الضريبية عن المستوى الذي يمكن الحكومة للقيام بواجباتها فضلا عن مراعاة العبء الضريبي للاقتصاد والذي يعبر عن الجزء المستقطع من الناتج المحلي الإجمالي إلى الحكومة على شكل ضرائب وينبغي أن لا تزيد الإيرادات الضريبية عن المستوى المسموح به لأن ذلك يشير الى ارتفاع العبء الضريبي بشكل يفوق الطاقة الضريبية، ومن ثم فإن استدامة الإيرادات العامة تعد من المسائل المهمة في تحقيق الانضباط المالي وصولاً إلى تحقيق الاستدامة المالية **(فرج، عبد اللطيف، ٢٠١٨ :٣٨-٣٩).**

٣ـ قياس الانضباط المالي عن طريق مؤشر نسبة فائض وعجز الموازنة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي:

يمكن التعرف على وجود انضباط مالي من عدمه من خلال نسبة العجز في الموازنة العامة ، ويمكن تعرفة الاخير بانه زيادة النفقات العامة على الايرادات العامة للدولة بسبب عدم استجابة الايرادات للزيادة الحاصلة في النفقات العامة مما يدفع الحكومة الى البحث عن مصادر تمويلية جديدة كالدين العام الداخلي والخارجي ، وما ينجم عن تلك الديون فائدة تضاف الى الانفاق العام مما يزيد من حالة العجز ، وان نسبة العجز في الموازنة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي ينبغي عدم تجاوزها ما نسبته (٣٪) وهذا يعد دليلا واضحاً على وجود انضباط مالي **(بتال واخرون ، ٢٠٢٢: ١١٥).**

هنالك العديد من الآراء والأفكار التي تسمح بتجاوز هذه النسبة ولكن شريطة أن يكون هذا العجز موجهاً نحو المجالات الاستثمارية التي تنعكس في القطاع الحقيقي إيجاباً ولا يتم توجيهه نحو النفقات الجارية التي تزيد من أعباء المديونية، وهذه الأفكار تتفق مع الآراء الكينزية التي أكدت على أمكانية استخدام الدين العام لتمويل النفقات الاستثمارية لتحقيق أهداف المجتمع في التنمية والاستقرار والعمالة، بعد أن كانت هنالك نظرة عدائية تجاه الدين العام في الفكر الكلاسيكي وذلك لأنهم اعتبروا الإنفاق الحكومي استهلاكيا وغير منتج **(فرج، عبد اللطيف، ٢٠١٨ :٤٩).**

٤ـ قياس الانضباط المالي عن طريق مؤشر نسبة اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي:

يعد مؤشر الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي مؤشر ارشاديا لتقييم موقف الحكومة المالي وبيان مدى التزامها بالضوابط المحددة لتحقيق الانضباط المالي، والتي من اهمها عدم المضي بقرار التمويل لأعباء الديون السابقة، وهناك العديد من الطرق التي يتم على اثرها تحديد سقف الدين العام، ففي بعض البلدان يتم وضع نسبة معينة للدين العام بموجب التزامات سياسية بين الاحزاب (كما هو الحال في فنلندا (و(كندا)، أو يتم تحديدها بموجب معاهدات اقليمية والتي تعد جزء من القواعد المالية التي تلزم الأعضاء، كما هو الحال في الدول الاعضاء للاتحاد الاوربي وفقا لمعاهدة ماستريخت اذ لا تزيد النسبة عن (٦٠%) . وفي الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا فأن النسبة يجب ان لا ترتفع عن (٧٠%) ، أو يتم وضع سقوف دستورية كما هو الحال في هنغاريا وبولندا). وهناك من يضع سقوف قانونية مثل قانون الدين العام او قانون الادارة المالية العامة **(جاهل، علي، ٢٠٢٣: ٤١٥).**

المطلب الثاني: الإطار النظري للدين العام.

اولاً: مفهوم الدين العام.

ان الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي ينشا بعملية الاقتراض والتي تشترك بها السلطتين التشريعية والتنفيذية ، اذ تلجأ الحكومة لعملية الاقتراض وذلك لتمويل العجز في الموازنة العامة ، فينبغي للحكومة الاقراض عن طريق بيع السندات الحكومية للأفراد او البنك المركزي او عن طريق الاستدانة من الدول او المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي و البنك الدولي وهذا يجعل الحكومة قادرة على الوفاء بالتزاماتها ، ويعرف الدين العام بانه" مبلغ من المال تقترضه الحكومة من الافراد او المؤسسات المالية العامة او الخاصة المحلية او الدولية او من الدول الاخرى ، بموجب اتفاق قانوني يتضمن تعهد برد اصل المبلغ ودفع فوائده وفقا لشروط الاتفاق. او يمكن تعريفه " بانه مجموع ما تحصل عليه الحكومة من قروض خارجية وداخلية وفوائدها لمدة معينة **(رشيد ، واخرون، ٢٠٢١ :٣٦٩).**

ثانيا: انواع الدين العام.

ينقسم الدين العام الى نوعين:

١ـ الدين العام الداخلي.

يعرف الدين العام الداخلي بانه مبلغ من المال تحصل عليه الدولة من خلال مواطنيها المعنويين والطبيعيين الموجودين داخل حدود اراضيها، وتلجا الحكومة الى هذا النوع من الدين، عندما تكون الموازنة عاجزة عن تمويل كل التزامات الحكومة المالية، او لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، او لمواجهة الكوارث الطبيعية، او تمويل النفقات الحربية، او لسداد دين عام خارجي (**حسين، عبيد، ٢٠٢٣: ١٥٤**).

ويعرف الدين العام الداخلي ايضاً بأنه دين الحكومة المركزية أو دين مجموع النظام الحكومي شاملاً المستوى دون الوطني والمحلي أو ما يسمى الحكومة العامة، وقد يشمل الشركات العامة وما سواها مما يتبع للدولة. ومن الجدير الإشارة إلى أن حصيلة الدين العام تعدُّ إيراداً للموازنة العامة في لحظة الحصول عليه، لكنه يتحول إلى عبء يثقل كاهل الموازنة العامة في المستقبل، ويتمثل هذا العبء بصورة الفوائد السنوية المستحقة لحملة السندات الوطنية وأقساط السداد التي تلتزم الدولة بدفعها لاستهلاك الدين من الموارد العامة للموازنة، إلا إذا استعملت أموال القرض العام في تمويل الموازنة الاستثمارية وبما يحقق منافع مستقبلية، ويسمح الدين الداخلي بتحديد القروض من السوق المحلية، وغالباً ما يكون بالعملة المحلية ويشمل سندات الحكومة بالعملة المحلية، وقروض الدولة المتعاقد عليها من المصارف التجارية، وقروض الحكومة المتعاقد عليها من قبل مؤسسات الدولة، وكذلك الضمانات التي تمنحها الدولة للقروض المصرفية المقدمة للشركات أو السلطات المحلية لتحقيقها أهداف على المستوى الوطني(حلو ، ٢٠٢٥: ٧).

٢ـ الدين العام الخارجي.

يمكن تعريفه بانه مبلغ من المال تقترضه الدولة من الدول الاخرى والمؤسسات المالية والافراد والشركات خارج حدود الدولة وفق شروط محددة. وهذا الدين يطرح في الاسواق المالية الخارجية، ومن متطلبات عقد الدين الخارجي، ان تقدم الدولة بعض المزايا والضمانات، فضلا عن الفائدة المنصوص عليها بالعقد بغية التشجيع على الاكتتاب في سنداتها، وان الدولة تتجه بشكل عام الى الدين الخارجي، لكون المدخرات او رؤوس الاموال المحلية لم تكفي للقيام بالمشروعات الاقتصادية الضرورية (**حسين، عبيد، ٢٠٢٣: ١٥٤**).

ويتم اللجوء الى الدين الخارجي لعدة اسباب اهمها الآتي (**كاظم، علوان، ٢٠٢٠: ٣٣٩**):

أ- عدم كفاية الموارد المالية المحلية كون اغلب فئات المجتمع في الدول النامية منخفضة الميل للادخار.
ب- اختلال هيكل التجارة الخارجية في الدول النامية لاعتمادها على تصدير سلعة او عدد محدود من السلع.
ت- انخفاض القدرة الانتاجية وعدم فعاليتها.
ث- عجز الموازنة العامة وانخفاض مستوى الادخار المحلي مقارنة بالاستثمارات.
ج- تزايد عجز الحساب الجاري مقارنة بتدفقات الاموال الصافية.
ح- هروب رؤوس الاموال الى الخارج اما عن طريق الاستثمار المباشر او التسرب الرأسمالي خارج الحدود.

المطلب الثالث: العلاقة بين الانضباط المالي واجمالي الدين العام.

يمكن توضيح العلاقة بين الانضباط المالي والدين العام من خلال الاتي:

اولاً: نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي وأثره على الدين العام.

ترتبط نسبة النفقات الى الناتج بعلاقة وطيدة مع اجمالي الدين العام فعند زيادة الانفاق العام وتجاوزه التخصيصات المقررة في الموازنة العامة والنسبة المعتمدة الى الناتج الامر الذي يؤدي الى حدوث عجز في الموازنة العامة الامر الذي يتطلب الالتجاء الى القروض وارتفاع حجمها وفي هذه الحالة نكون نشهد عدم وجود انضباط مالي ، وبالعكس عندما يكون هنالك توازن بين النفقات العامة والايرادات العامة وترشيد بالانفاق الحكومي وحسب ما مخصص لها من اموال في الموازنة العامة ونسبة منخفضة من الناتج ففي هذه الحالة ينخفض الدين العام بسبب عدم الاقتراض مما يدل على وجود انضباط مالي.

ثانياً: نسبة الايرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي واثره على الدين العام.

يمكن بيان علاقة نسبة الايرادات الى الناتج مع اجمالي الدين العام، اذ تؤثر هذه النسبة بشكل كبير على اجمالي الدين العام، ففي حالة انخفاض الايرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي يعني انخفاض الايرادات العامة واختلال في هيكلها وهذا يعد دليلا على عدم استدامة الايرادات العامة بشكل منتظم الامر الذي يدفع الحكومة للجوء الى الاقتراض العام الداخلي والخارجي بهدف زيادة الايرادات العامة، وبالتالي زيادة الدين العام مما يشير الى عدم وجود انضباط مالي.

ثالثاً: نسبة فائض وعجز الموازنة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي وأثرها على الدين العام.

توجد علاقة ارتباط وثيقة بين عجز الموازنة العامة والدين العام ، اذ يزداد الاخير مادام هناك عجز مرتفع في الموازنة العامة نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي، فزيادة نسبة العجز تستدعي ان توجد طرق تمويل لهذا العجز وغالبا ما يتم عن طريق الاقتراض وما

ينجم عنه من خدمات هذ القروض ، مما يدل على عدم وجود انضباط مالي ،وعليه ينبغي على الحكومات اتباع سياسة مالية منضبطة للحد من العجز المالي وتمكن الحكومة من الايفاء بالتزاماتها الحالية والمستقبلية دون التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية مع امكانية اعادة التوازن بين الايرادات العامة والنفقات العامة بشكل تدريجي في المستقبل من خلال ادارة وترشيد الانفاق العام وزيادة مصادر الايرادات العامة.

رابعاً: نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي وأثره على اجمالي الدين العام.

تُعد نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي من المؤشرات الاقتصادية الهامة والتي تعد اكثرها استخداماً في قياس درجة المديونية، ومن ثم قدرة الحكومة على الملاءة المالية، ففي حالة ارتفاع نسبة الدين الى الناتج هذا دليل على ارتفاع اجمالي الدين العام والذي يؤشر على عدم وجود انضباط مالي.
فَتؤكد الأدبيات الحديثة على أهمية المحافظة على نسبة مثلى للدَّين العام نِسبةً إلى الناتج المحلي الاجمالي حتى تتمكن الدولة من تحقيق معدلات نمو مقبولة والوفاء بأعباء الدَّين. ويمكن تعريف النسبة المثلى للدَّين بأنها النسبة التي في ظلها يرتفع النمو الاقتصادي، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، وتقل معها المخاطر الائتمانية والاستثمارية السيادية للدولة. أو هي النسبة التي تتوافق مع قدرة الدولة على تحقيق استدامة الدين، فأن نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي إذا تجاوزت حد (٩٠%) تمثل عائقاً أمام النمو، كما أن الدول التي تجاوزت فيها نسبة الدين العام عن (١٢٠%) كان معدل النمو الاقتصادي بها منخفضاً **(بانافع ، علي، ٢٠٢٠: ١٤٣-١٤٤).**

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات قياس الانضباط المالي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤- ٢٠٢٤).

اولاً: تحليل مؤشر نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤- ٢٠٢٤).

يعد حجم النفقات العامة وطريقة تمويلها من المحددات الاساسية للاستقرار الاقتصادي ، فقد اشارت بعض الدراسات الى ان نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي ينبغي ان تتراوح ما بين (٢٥٪-٣٠٪) في معظم الدول المتقدمة ، وفي العراق الذي يعد من ضمن الدول النامية التي تمارس فيها الدولة دورا كبيرا في الحياة الاقتصادية فيمكن اعتبار النسبة اعلاه ملائمة الى حد ما ، ولاسيما ان العراق يعاني من انخفاض كبير في الخدمات وارتفاع معدل الفقر والبطالة فضلا عن تحجيم دو القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والذي من الممكن ان يقوم بالعديد من الانشطة بدلا من القطاع العام ومن ثم تخفيض الاعباء المالية على الموازنة العامة وبعبارة اخرى انه يصب في تحقيق الانضباط المالي الذي يؤدي الى الاستقرار الاقتصادي**(جاهل ، علي، ٢٠٢٣: ٤١٤).**
ويلحظ من الجدول (١) ان نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٤) شهدت تذبذب ملحوظ ارتفاعا وانخفاضاً ، وذلك نتيجة للأوضاع غير الطبيعية التي مر بها الاقتصاد العراقي ، ففي سنوات الارتفاع يمكن ايعازه الى ارتفاع اسعار النفط الذي يؤدي الى زيادة الايرادات العامة اللازمة لتغطية النفقات العامة ويمكن ايعازه ايضا لكون الحكومة العراقية يقع عليها عاتق ادارة الاقتصاد وتامين ما يحتاجه من اموال كزيادة التوظيف في الوزارات واصدار القوانين الجديدة التي تخص زيادة رواتب ومخصصات الموظفين والمتقاعدين وزيادة الانفاق على وزارات الداخلية والدفاع لتحقيق الاستقرار الامني ومواجهة التنظيمات الارهابية بعد تغيير النظام ، كما زادت النفقات العامة لإعادة الاعمار وتطوير البنى التحتية.
اما في سنوت الانخفاض يمكن ايعازه الى سياسة التقشف التي تتخذها الحكومة العراقية نتيجة نقص التمويل بسبب انخفاض الايرادات العامة نتيجة انخفاض اسعار النفط لكونها العامل الرئيس الذي يؤثر على الوضع المالي للبلد. سجل هذا المؤشر اعلى نسبة له بلغت (71.0%) في عام ٢٠٢٤ لكون النفقات العامة سجلت اعلى قيمة لها بلغت (١١٤٠٣٥) مليون دولار لنفس العام ، وذلك بسبب تزايد النفقات الاستثمارية محاولة من الحكومة لتفعيل قطاعات الاقتصاد الحيوية وبدون تفعيل حقيقي ومساهمة كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي كما يعزى تزايد النفقات التشغيلية نتيجة تزايد اعداد الموظفين والمتقاعدين في القطاع العام فضلا عن اعداد المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية ، اما ادنى نسبة سجلها هذا المؤشر بلغت (25.5%) في عام ٢٠٠٥ بسبب القيمة المنخفضة للنفقات العامة والتي بلغت (١٧٨٩٣) مليون دولار لنفس العام، نتيجة عدم الاستقرار السياسي والامني وانخفاض اعداد المؤسسات الحكومية واعداد الموظفين والمتقاعدين آنذاك.
اما متوسط نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٤) بلغت ما نسبته (48.50%) وهي نسبة تجاوزت الحد المسموح به (٢٥٪-٣٠٪) وهو ما يؤشر سيادة حالة عدم الانضباط المالي وهشاشة وضع الاقتصاد العراقي ولاسيما السياسة المالية بسب القائمين على رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية ولاسيما المالية منها.

ثانياً: تحليل مؤشر نسبة الايرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤- ٢٠٢٤).

يمكن اعتبار الحجم المناسب لنسبة الايرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي ما نسبته (٣٥٪) وهي نسبة ملائمة للإيرادات اي تغطية النفقات العامة وما زاد عن تلك النسبة يوجه الى مجالات استثمارية للنهوض بالبنى التحتية للمجتمع وانشاء صناديق سيادية وصناديق للأجيال القادمة او صناديق للتحوط في حالة انخفاض اسعار النفط وشحة الموارد **(فرج ، علي ، ٢٠١٩: ٤٨٩)**
ويلحظ من الجدول (١) ان نسبة الايرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٤) شهدت تذبذب ملحوظ ارتفاعا وانخفاضاً ، ويمكن ايعاز الارتفاع في بعض السنوات الى زيادة الايرادات العامة بفعل التحسن الطفيف ودون مستوى الطموح للإيرادات الضريبية وذلك بتشريع قوانين التعرفة الكمركية والاصلاح الضريبي وزيادة الايرادات النفطية نتيجة ارتفاع اسعار النفط ورفع العقوبات الاقتصادية التي فرضت من قبل المجتمع الدولي بسبب غزو الكويت والتي ادت الى استئناف تصدير النفط

كما يمكن ايعاز هذا الارتفاع الى زيادة كميات النفط المنتجة بفضل استكشاف وتشغيل الحقول النفطية في مختلف المحافظات العراقية. اما في سنوت الانخفاض يمكن ايعازه الى انخفاض الايرادات العامة نتيجة انخفاض اسعار النفط لكونها العنصر الرئيس الذي يؤثر على حصيلة الصادرات النفطية ومن ثم على عمل السياسة المالية. كما ان هذا المؤشر سجل اعلى نسبة له بلغت (76.1%) في عام 2022 نتيجة تسجيل الايرادات العامة اعلى قيمة لها اذ بلغت (١١٠٧٥١) مليون دولار لنفس العام ، وذلك بسبب تزايد الايرادات النفطية وارتفاع اسعار النفط وزيادة الايرادات غير النفطية على الرغم من كونها دون مستوى الطموح ، اما ادنى نسبة سجلها هذا المؤشر في عام ٢٠١٦ بلغت (26.0%) بسبب القيمة المنخفضة للإيرادات العامة والتي بلغت (٤٦٠٣١) مليون دولار لنفس العام، نتيجة انخفاض اسعار النفط وتوقف الانتاج والتصدير من الحقول النفطية في المحافظات التي سيطرت عليها التنظيمات الارهابية ، واستمرار حالة عدم التنويع الاقتصادي.

اما متوسط نسبة الايرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٤) بلغت (51.81%) وهي نسبة تجاوزت الحد المسموح به (35%) وهو ما يؤشر زيادة انفاق الايرادات العامة وهذ ما يؤشر عدم الانضباط المالي وهشاشة وضع السياسة المالية بسب فشل رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية ولاسيما المالية منها.

ثالثاً: تحليل مؤشر نسبة عجز الموازنة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤- ٢٠٢٤).

هنالك عدد من المعايير التي تحدد نسبة عجز الموازنة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي منها ما حددته اتفاقية ماستريخت الخاصة بالاتحاد الأوربي التي حددت العجز بنسبة لا تتجاوز (٣٪) من الناتج المحلي الإجمالي ولكن السؤال المطروح هنا هل هذه النسبة ملائمة للدول النامية والعراق خصوصا ؟ هنالك العديد من الآراء والأفكار التي تسمح بتجاوز هذه النسبة ولكن شريطة أن يكون هذا العجز موجهاً نحو المجالات الاستثمارية التي تنعكس في القطاع الحقيقي إيجاباً ولا يتم توجيهه نحو النفقات الجارية التي تزيد من أعباء المديونية ، وهذه الأفكار تتفق مع الآراء الكينزية التي أكدت على أمكانية استخدام الدين العام لتمويل النفقات الاستثمارية لتحقيق أهداف المجتمع في التنمية والاستقرار والعمالة، بعد أن كانت هنالك نظرة عدائية تجاه الدين العام في الفكر الكلاسيكي وذلك لأنهم اعتبروا الإنفاق الحكومي استهلاكيا وغير منتج (**فرج ، عبد اللطيف ،٢٠١٨: ٤٩**)

يعاني الاقتصاد العراقي من حالة عدم وجود انضباط للمالية العامة متمثلا في عدم كفاءة النفقات العامة اذ يتم استخدام الاموال بطريقة مسرفة وغير مدروسة ودون ايلاء اهمية كبيرة للاهداف الاقتصادية والاجتماعية التي من المكن تحققها هذه الاموال في بلد اخر، ومن مسببات عدم الانضباط المالي لم تتمكن الحكومة العراقية من تنويع مصادر الايرادات العامة ، ان هذه المشكلة الكبيرة والتي تكمن في سيادة حالة العجز المالي ناتجة بفعل السياسات الاقتصادية المنصرمة التي وضعتها الحكومات العراقية السابقة وان بسببها ظل الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي بامتياز لم يتكمن من تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية لجميع ابناء البلد.

فيلحظ من الجدول (١) ان متوسط نسبة العجز في الموازنة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي فقط للسنوات التي شهدت عجزا بلغ (-5.15%) وهو ما يؤيد حالة انخفاض مستوى الانضباط المالي في العراق لكون هذه النسبة تجاوزت الحد المسموح به وهو (3%). كما ان حدوث الفائض في الموازنة العامة لايشير الى تقدم وتحسن اداء الاقتصاد العراقي كتفعيل القطاعات الانتاجية وتنويع الايرادات العامة، بل ان تحقيق الفائض يعود الى انخفاض نسب التفيذ في الموازنة العامة ، اي يتم تدوير النفقات الاستثمارية والتشغيلية من السنة السابقة الى السنة اللاحقة وبما ان الايرادات النفطية تعد المصدر الرئيس من الايرادات العامة، وبطبيعة الحال فان النفط يخضع الى حالة توقع سعر برميل النفط المستند الى وضع الاقتصاد العالمي، وان زيادة سعر النفط في السوق الدولية عن السعر المتوقع الذي يكون عادتاً ادنى من السعر العالمي الذي اعتمدت عليه التقديرات لإيرادات الموازنة العامة وما ينتج من زيادة الايرادات العامة الفعلية عن المقدرة في الموازنة العامة مما يؤدي الى ظهور الفائض. وتجدر الاشارة الى ان في عام ٢٠٢٠ بلغت نسبة العجز الى الناتج المحلي الاجمالي مستوى مخيف وخطير اذ بلغ (21.4%) بسبب ارتفاع قيمة العجز في الموازنة العامة والذي بلغ (32027-) مليون دولار لنفس العام ، نتيجة انخفاض اسعار النفط والتي تسببت في انخفاض الايرادات النفطية ومن ثم الايرادات العامة وفي ظل استمرار الانفاق في مستويات مرتفعة لكون النسبة الاكبر نفقات تشغيلية حاكمة من الصعب تخفيضها بل يتم تخفيض النفقات الاستثمارية ،وبناءا على ما تقدم يمكن القول ان استمرار العجز المالي في العراق وتمويل العجز من خلال الاقتراض الداخلي والخارجي والتبذير والاسراف بالانفاق والاعتماد على الايرادات النفطية لتلبية متطلباته المالية وعدم تنويع اقتصاده كل هذ لم يخرجه من الصفه الريعية ولم يتخلص من الديون وخدمتها فضلا عن عدم تحقيق التنمية المستدامة.

جدول (١): نسبة النفقات العامة والايرادات العامة وفائض وعجز الموازنة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٤)

السنوات	النفقات العامة (مليون دولار)	الايرادات العامة (مليون دولار)	فائض وعجز الموازنة العامة (مليون دولار)	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة ٢٠٠٧=١٠٠ (مليون دولار)	نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	نسبة الايرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	نسبة فائض وعجز الموازنة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي (%)
2004	21997	22590	593	69757	31.5	32.4	0.9
2005	17893	27478	9585	70252	25.5	39.1	13.6
2006	27898	35266	7368	78641	35.5	44.8	9.4
2007	32071	44863	12792	91583	35.0	49.0	14.0
2008	50685	68474	17789	102924	49.2	66.5	17.3
2009	47512	47187	-325	106583	44.6	44.3	-0.3
2010	59943	59981	38	113408	52.9	52.9	0.03
2011	67314	85469	18155	121966	55.2	70.1	14.9
2012	90171	102457	12286	139441	64.7	73.5	8.8
2013	102168	97570	-4598	150077	68.1	65.0	-3.1
2014	96219	90383	-5836	153474	62.7	58.9	-3.8
2015	59558	56235	-3323	155343	38.3	36.2	-2.1
2016	56740	46031	-10709	176761	32.1	26.0	-6.1
2017	63758	65317	1559	173252	36.8	37.7	0.9
2018	68420	90160	21740	178116	38.4	50.6	12.2
2019	94521	91004	-3517	187937	50.3	48.4	-1.9
2020	80493	48466	-32027	149849	53.7	32.3	-21.4
2021	69965	74205	٤٢٤٠	135013	51.8	55.0	3.1
2022	80109	110751	٣٠٦٤٢	145499	55.1	76.1	21.1
2023	109565	104370	-٥١٩٥	165538	66.2	63.0	3.1-
2024	114035	106647	-٧٣٨٨	160530	71.0	66.4	4.6-
المتوسط	----------	----------	---------	---------	48.50	51.81	لسنوات العجز -٥,١٥

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المصدر الآتي:

١- الجمهورية العراقية، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

رابعاً: تحليل مؤشر نسبة اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤- ٢٠٢٤)

يعد مؤشر نسبة اجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من اهم مؤشرات الانضباط المالي والتي تقيس درجة المديونية لأي بلد ، كما ان معاهدة ماستريخت حددت النسبة المقبولة للدين العام ان لا تتجاوز (٦٠٪) الى الناتج المحلى الإجمالي. اذ يلحظ من الجدول (٢) ان نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي شهدت في بداية سنوات البحث ارتفاع كبير اذ سجلت اعلى نسبة له بلغت (188.6%) في عام ٢٠٠٤ لكون قيمة الدين العام مرتفعة تبلغ (١٣١٥٦٤) مليون دولار وذلك نتيجة ارتفاع حجم الديون الخارجية المتراكمة على العراق بسبب سياسات النظام البائد والتي بلغت (١٢٧٤١٢) مليون دولار وبنسبة (182.7%) الى الناتج المحلي الاجمالي لنفس العام ، وبعد ذلك وتحديد في عام ٢٠١٩ سجلت نسبة الدين العام الى الناتج ادنى مستوى لها اذ بلغت (31.1%) وتعد نسبة مسموح بها وجيدة وذلك بسبب انخفاض الدين العام الى ادنى مستوى له اذ بلغ (٥٨٤٩٨) مليون دولار لنفس العام نتيجة رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق التي ادت الى زيادة الايرادات النفطية المستلمة بفعل رفع القيود عن الصادرات النفطية ، فضلا عن تطبيق اتفاقيات نادي باريس بعد عام ٢٠٠٤ التي ساهمت بتخفيض (80%) من ديون العراق ، وساهمت الظروف السياسية والاقتصادية والامنية وغيرها وتداعيات انتشار فايروس كورونا وانخفاض اسعار النفط في تخفيض الايرادات النفطية وسيادة حالة العسر المالي ، الامر الذي دفع الحكومة العراقية الى الاقتراض الداخلي والخارجي. اما متوسط نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٤) فقد بلغ ما نسبته (66.77%) وهي نسبة خطرة ودليل على حالة عدم وجود انضباط مالي في الاقتصاد العراقي، بالرغم من التحسن وعدم تجاوز الحدود المسموح بها في بعض السنوات، ويعزى سبب ذلك الى ان الحكومة لم تكن جادة في توجيه تلك الديون نحو المشاريع الاستثمارية التي تعود بالفائدة على تنمية الاقتصاد وتحقيق قفزة نوعية في تنمية المشاريع الصناعية والزراعية وإنما توجهت نحو المشاريع الخدمية غير المنتجة فضلاً عن تفشي الفساد المالي والإداري ، وإجمالا بقيت هذه النسبة قريبة من الحدود الغير مسموح بها حسب الاتفاقيات الدولية **(حسن واخرون ،٢٠٢٥ : ١٢٦).**

وتأسيسا على ما تقدم لابد من الالتزام بهذا المؤشر وعدم تجاوز النسبة المحددة من اجل تحقيق الانضباط المالي والتقدم باتجاه الرشادة وحوكمة الادارة المالية من اجل تجنب وتلافي الاعباء المترتبة على الموازنات القادمة ، اما اذا زادت هذه النسبة بمعدلات تفوق المعدلات الآمنة بسبب استمرار توجه الحكومة نحو التمويل بالعجز ففي هذه الحالة يشكل المؤشر خطورة على الاقتصاد العراقي ولمعالجة ذلك ينبغي ان توضع خطط مستقبلية، لإصلاح السياسة المالية والحد من الافراط بالاقتراض ولاسيما الخارجية

منها لان هذا يجعل الاقتصاد تابعا للدول الاخرى وشروطها التي ترافق هذه القروض فضلا عن عدم القدرة على تحقيق الاستدامة المالية.

جدول (٢): نسبة اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٤)

السنوات	الدين العام الداخلي (مليون دولار) ١	الدين العام الخارجي (مليون دولار) ٢	اجمالي الدين العام (مليون دولار) ٣	معدل النمو السنوي للدين العام (%) ٤	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة ٢٠٠٧=١٠٠ (مليون دولار) ٥	نسبة الدين العام الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي (%) ١/٥	نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي (%) ٢/٥	نسبة اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي (%) ٣/٥
2004	4152	127412	131564	------	69757	6.0	182.7	188.6
2005	4474	100473	104947	-20.2	70252	6.4	143.0	149.4
2006	4058	68600	72658	-30.8	78641	5.2	87.2	92.4
2007	4267	77040	81307	11.9	91583	4.7	84.1	88.8
2008	3801	65654	69455	-14.6	102924	3.7	63.8	67.5
2009	4131	64948	69079	-0.5	106583	3.9	60.9	64.8
2010	7846	57806	65652	-5.0	113408	6.9	51.0	57.9
2011	6364	62628	68992	5.1	121966	5.2	51.3	56.6
2012	5615	64505	70120	1.6	139441	4.0	46.3	50.3
2013	3649	64733	68382	-2.5	150077	2.4	43.1	45.6
2014	8165	59873	68038	-0.5	153474	5.3	39.0	44.3
2015	27194	60135	87329	28.4	155343	17.5	38.7	56.2
2016	40069	53267	93336	6.9	176761	22.7	30.1	52.8
2017	40269	62392	102661	10.0	173252	23.2	36.0	59.3
2018	35383	69165	104548	1.8	178116	19.9	38.8	58.7
2019	32749	25749	58498	-44.0	187937	17.4	13.7	31.1
2020	50553	21609	72162	23.4	149849	33.7	14.4	48.2
2021	٤٨٢١٥	٢٠٨٣٧	٦٩٠٥٢	-٤,٣	135013	35.7	15.4	51.1
2022	٤٨٦٢٤	١٩٧٢٠	٦٨٣٤٤	-١,٠	145499	33.4	13.6	47.0
2023	٥٥٠٣٣	١٥٩٧٦	٧١٠٠٩	٣,٩	165538	33.2	9.7	42.9
2024	٦٣٨٧٠	١٤٢٧٠	٧٨١٤٠	١٠,٠	160530	39.8	8.9	48.7
المتوسط	----------	----------	----------	-------	----------	----------	---------	66.77

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

١- جمهورية العراق، وزارة المالية، دائرة الدين العام، سنوات مختلفة.

٢- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، سنوات مختلفة.

٣- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

المبحث الثالث: قياس اثر مؤشرات الانضباط المالي في تخفيض اجمالي الدين العام في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٤)

المطلب الاول: المنهجية المتبعة والأساليب الإحصائية:

بدأ الإطار القياسي بتحويل البيانات السنوية إلى ربعية لزيادة عدد المشاهدات وتقوية قدرة الاختبار في نموذج ربعي واحد متسق مع فترة ٢٠٠٤-Q1-2024, Q4. يعتمد التحويل على منهج التوزيع الزمني بالاعتماد على مؤشرات مساعدة ذات تردد أعلى مع فرض قيود التطابق التجميعي بحيث يساوي مجموع الأرباع القيمة السنوية لكل سنة. ينسجم هذا الإجراء مع عائلة طرق Chow Lin وFernández وLitterman التي تمثل معياراً شائعاً في الإحصاءات الرسمية والتطبيقات الاقتصادية الحديثة عند الحاجة إلى سلاسل ربع سنوية قابلة للاستخدام القياسي مع الحفاظ على القيم السنوية الأصلية (Mosley, 2022):

$$y^{a}_{t} = \Sigma_{i=1}^{4} y^{\varphi}_{(t,i)} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

بعد بناء السلاسل الربعية يتم توصيف خصائصها عبر الإحصاءات الوصفية ومقاييس الالتواء والتفلطح واختبار Jarque Bera لتقييم شكل التوزيع أولياً. يفيد هذا الوصف في فهم مدى حساسية المتغيرات للقيم المتطرفة وفي تبرير استخدام نماذج لا تقتصر على المتوسط مثل انحدار الكمي الذي يتعامل مع عدم التناظر واختلاف السلوك عبر مستويات التوزيع (Fitzenberger, Koenker, Machado, & Melly, 2022):

$$JB = (n/6)\,[S^2 + ((K - 3)^2/4)] \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

قبل التقدير يتم اختبار استقرارية السلاسل لتفادي نتائج مضللة ناتجة عن اتجاهات عشوائية. تم اعتماد اختبار Phillips Perron لأنه يوفر تصحيحاً لا معلمياً للارتباط الذاتي وتباين الأخطاء باستخدام تقدير Newey West. كما يسمح بتحديد المواصفة الملائمة من حيث وجود ثابت أو عدمه بما يتسق مع طبيعة السلسلة (Traoré, 2022):

$$\Delta y_t = \alpha\, y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

يمثل هذا الشكل نسخة مبسطة من معادلة الجذر الوحدة التي يختبر فيها α. في اختبار Phillips Perron يتم تعديل إحصائية t الخاصة بـ α لتكون متينة تجاه الارتباط الذاتي وتباين غير متجانس في ε_t عبر مصفوفة تباين Newey West. إذا كانت القيمة المحسوبة أكثر سلبية من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية محدد يتم رفض فرضية وجود جذر وحدة ويُستنتج أن السلسلة مستقرة عند ذلك المستوى (Phillips & Perron, 1988).

يتم بعد ذلك تقدير نموذج انحدار كمي لقياس أثر الانضباط المالي ومكوناته على الدين العام عند كميات مرتفعة من التوزيع. نموذج انحدار الكوانتيل (الكمي) في هذه الدراسة هو أسلوب قياسي يقدّر أثر المتغيرات المالية على المتغير التابع عند مستوى محدد من توزيعه وليس عند متوسطه فقط. معنى كوانتيل أنه نقطة تقسم بيانات المتغير التابع إلى أجزاء مرتبة، فالكوانتيل ٠,٥٠ يمثل الوسط، والكوانتيل ٠,٨٦ يعني أن التركيز يكون على الجزء المرتفع من القيم بحيث تقع ٨٦ بالمئة من الملاحظات تحته و١٤ بالمئة فوقه. عند تطبيق الانحدار عند كوانتيل مرتفع فنحن تسأل سؤالاً مختلفاً عن الانحدار التقليدي، ما أثر الانضباط المالي على الدين العام عندما يكون الدين مرتفعاً وليس بشكل متوسط عبر كل الحالات. هذا يجعل النموذج مناسباً لأن سلوك الدين العام يتغير بين الفترات الهادئة والفترات الضاغطة، وقد يكون تأثير الإيرادات أو النفقات أو العجز أو الدين مختلفاً عندما تصل المؤشرات إلى مستويات عالية. بالتالي يقدم انحدار الكوانتيل تفسيراً أقرب للواقع لأنه يكشف عدم تجانس الأثر عبر مستويات الدين ويعطي نتائج أكثر فائدة لصانع القرار الذي يهتم غالباً بالسيناريوهات ذات المخاطر الأعلى وليس بالقيمة المتوسطة فقط. اختيار $\tau = 0.86$ يركز على حالات الدين المرتفعة نسبياً وهي الأكثر حساسية للسياسات المالية. هذا الإطار يسمح بأن تختلف معاملات BD وPD وPE وPR مع مستوى TPD بدلاً من افتراض أثر متوسط ثابت كما في OLS (Fitzenberger et al., 2022):

$$Q_TPD(\tau \mid X_t) = \beta_0(\tau) + \beta_1(\tau)BD_t + \beta_2(\tau)PD_t + \beta_3(\tau)PE_t + \beta_4(\tau)PR_t \quad \ldots\ldots\ldots (4)$$

يحدد هذا السطر دالة الكمي الشرطي للمتغير التابع عند τ. التقدير يتم بحل مسألة تحسين تقلل دالة خسارة لا متناظرة بحيث تعطي وزناً أكبر للأخطاء السالبة أو الموجبة بحسب τ. هذا يجعل النموذج مناسباً عندما تتغير حساسية الدين العام بين فترات ضغط مالي وفترات استقرار (Fitzenberger et al., 2022).

بعد التقدير يتم فحص ثبات معاملات انحدار الكمي عبر التوزيع باستخدام اختبار Symmetric Quantiles الذي يقارن متجهات المعاملات عند عدة كميات ضمن اختبار Wald عام. رفض الفرضية يشير إلى عدم تجانس الأثر عبر التوزيع ويدعم تفسير النتائج بوصفها تأثيرات تعتمد على مستوى الدين العام لا على متوسطه فقط (EViews, 2022):

$$H_0: \beta(\tau_1) = \beta(\tau_2) = \ldots = \beta(\tau_k) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

تكتمل التشخيصات باختبار Ramsey RESET للتحقق من سلامة الصياغة الوظيفية عبر إدخال مربع القيم المقدرة ضمن المعادلة. عدم الدلالة الإحصائية لهذا الحد يدعم أن المواصفة الخطية في المتغيرات التفسيرية كافية ضمن مجال البيانات. كما يتم فحص توزيع البواقي عبر الرسم التكراري واختبار Jarque Bera كمؤشر مساعد على خصائص الخطأ رغم أن الاستدلال الأساسي في انحدار الكمي يعتمد على تباينات قوية (EViews, 2022).

المبحث الثاني: نتائج الاختبار والتطبيق

جدول (٣): تعريف متغيرات الدراسة وترميزها ووحدات القياس

Type	Indicator (Arabic)	Code	Unit
Independent variable	نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي	PE	%
Independent variable	نسبة الايرادات العامة الى الناتج المَحلي الإجمالي	PR	%
Independent variable	نسبة فائض وعجز الموازنة العامة الى الناتج المحلي الإجمالي	BD	%
Independent variable	نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	PD	%
Dependent variable	إجمالي الدين العام	TPD	مليون دولار

المصدر: اعداد الباحث.

يعرض الجدول (٣) البنية المفاهيمية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة من خلال تحديد كل مؤشر وترميزه ووحدة قياسه بما يضمن اتساق القياس ودقة المقارنة عبر الزمن. يرتكز التصميم القياسي على متغير تابع واحد فقط هو الدين العام بوصفه المؤشر الذي تُقاس به درجة الضغط المالي ومستوى العبء على القاعدة الإنتاجية. أما بقية المؤشرات فتُعامل كمتغيرات مستقلة تمثل مؤشرات الانضباط المالي، إذ تعكس النفقات العامة والإيرادات العامة والرصيد المالي واتجاهات التمويل العام قنوات انتقال تؤثر في مسار الدين العام. هذا التنظيم يسهّل تفسير النتائج لاحقاً على أساس أن التغير في كل متغير مستقل يقابله تغير متوقع في الدين العام ضمن الإطار الكمي المعتمد، مع الحفاظ على معنى اقتصادي مباشر لوحدات القياس النسبية والمطلقة.

جدول (٤): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	TPD	BD	PD	PE	PR
Mean	78792.19	3.242346	64.19885	51.73751	49.90355
Median	72215.84	2.678503	53.70921	50.78629	50.68855
Maximum	131564.0	21.10000	188.6000	73.58112	76.10000
Minimum	58498.00	-21.40000	31.10000	26.00000	25.50000
Std. Dev.	15366.36	9.007229	32.23547	13.36808	13.55363
Skewness	1.478052	-0.230958	2.435741	-0.021227	-0.007778
Kurtosis	4.602521	2.615712	8.556430	1.929635	1.787284
Jarque-Bera	39.57317	1.263656	191.1184	4.016193	5.148228
Probability	0.000000	0.531619	0.000000	0.134244	0.076221
Observations	84	84	84	84	84

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات البنك المركزي العراقي ووزارة المالية العراقية وباستخدام EViews13

يبين الجدول (٤) أن متوسط الدين العام بلغ (٧٨,٧٩٢,١٩) مع وسيط (٧٢,٢١٥,٨٤)، ما يعني أن سنوات عديدة كانت دون المتوسط وأن متوسط الدين ارتفع بفعل فترات دين مرتفع. الحد الأقصى (١٣١,٥٦٤,٠٠) والحد الأدنى (٥٨,٤٩٨,٠٠) يعكسان اتساعاً كبيراً في مسار الدين، بينما الانحراف المعياري (١٥,٣٦٦,٣٦) يشير إلى تقلب ملحوظ في المديونية عبر الأرباع. والشكل (١) يبين اتجاه تطور المتغيرات:

شكل (١): التطور الزمني لمتغيرات الدراسة

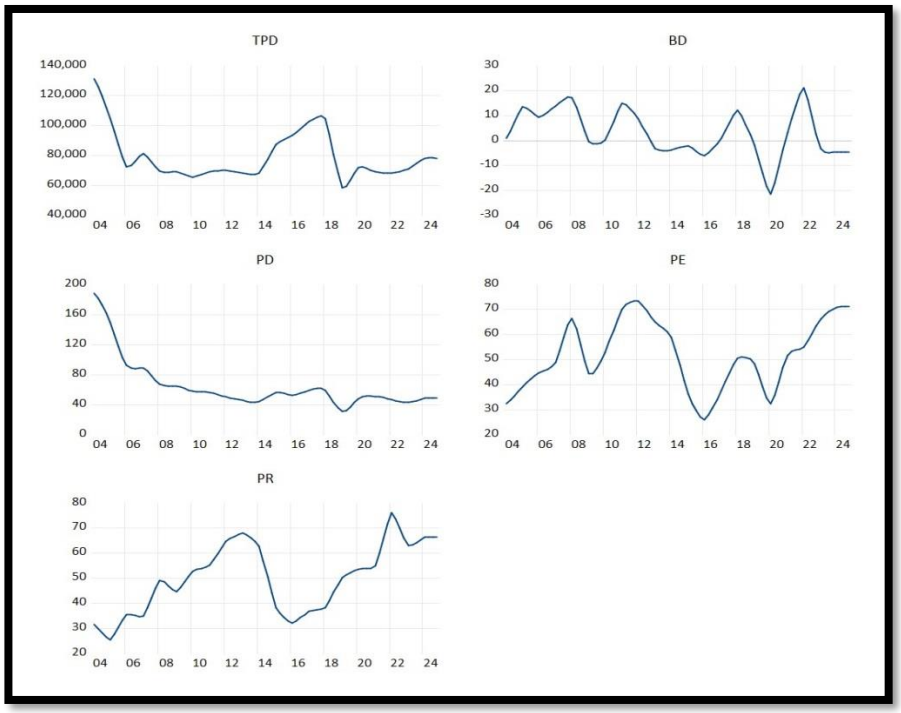

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات البنك المركزي العراقي ووزارة المالية العراقية وباستخدام EViews13

في العراق يرتبط هذا التقلب عادة بتذبذب الإيرادات النفطية وتغيرات الإنفاق التشغيلي، ما يجعل الدين يتحرك صعوداً عند صدمات هبوط النفط أو التوسع في الالتزامات. بالنسبة للمتغيرات المستقلة، يظهر BD بمتوسط (٣,٢٤) وسيط (٢,٦٨) وبحد أدنى (-٢١,٤٠) وحد أقصى (٢١,١٠)، ما يدل على انتقال الرصيد المالي بين فائض وعجز واسع النطاق، وهو نمط ينسجم مع

حساسية الموازنة العراقية لأسعار النفط. كما أن PD بمتوسط (٦٤,٢٠) وبحد أقصى (١٨٨,٦٠) يعكس فترات توسع تمويلي واضح مقابل حد أدنى (٣١,١٠)، بينما PE بمتوسط (٥١,٧٤) وحد أدنى (٢٦,٠٠) وحد أقصى (٧٣,٥٨) يشير إلى تغيرات كبيرة في نسبة النفقات إلى الناتج، وهو ما يتطابق مع تصاعد الإنفاق الجاري في فترات الوفرة ثم ضغطه في فترات الشح. ويظهر PR بمتوسط (٤٩,٩٠) وبحد أقصى (٧٦,١٠) وحد أدنى (٢٥,٥٠) ما يوحي بتحولات معتبرة في قدرة الإيرادات على التمويل أو في بنية الرصيد. دلالة Jarque-Bera عند TPD تساوي (٣٩,٥٧) مع احتمال (٠,٠٠) تؤكد أن الدين لا يتوزع وفق الطبيعي داخل العينة، ما يعني وجود فترات صدمة قوية ترفع الدين إلى الذيل العلوي، وهو بالضبط ما يبرر التحليل عند الكمية (٠,٨٦).

جدول (٥): نتائج اختبار فيليبس بيرون لاستقراريه السلاسل الزمنية

Variable	Test	Deterministic terms	Bandwidth	Level PP t-stat	Level critical 1%	Level critical 5%	Level critical 10%	Level p-value
BD	Phillips–Perron (PP)	None	5	-2.637	-2.593	-1.944	-1.614	0.0088
PD	Phillips–Perron (PP)	None	5	-4.242	-2.593	-1.944	-1.614	0.0000
PE	Phillips–Perron (PP)	None	2	-3.200	-2.593	-1.944	-1.614	0.0017
PR	Phillips–Perron (PP)	None	0	-2.846	-2.593	-1.944	-1.614	0.0049
TPD	Phillips–Perron (PP)	Constant	5	-3.552	-3.511	-2.896	-2.585	0.0089

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات البنك المركزي العراقي ووزارة المالية العراقية وباستخدام EViews13

يبين الجدول (٥) أن جميع السلاسل مستقرة عند المستوى لأن قيم PP المحسوبة أكثر سلبية من القيم الجدولية عند (١٪) و (٥٪) مع احتمالات منخفضة. على سبيل المثال BD بلغت (-٢,٦٤) وهي أقل من القيمة الجدولية عند (١٪) البالغة (-٢,٥٩) مع احتمال (٠,٠١)، وPD بلغت (-٤,٢٤) مع احتمال (٠,٠٠)، وPE بلغت (-٣,٢٠) مع احتمال (٠,٠٠)، وPR بلغت (-٢,٨٥) مع احتمال (٠,٠٠). كما أن TPD بلغت (-٣,٥٥) وهي أقل من القيمة الجدولية عند (١٪) البالغة (-٣,٥١) مع احتمال (٠,٠١) اقتصادياً في العراق، الاستقرارية عند المستوى تعني أن نسب المالية العامة إلى الناتج لا تنفلت بلا حدود داخل الفترة، بل تعود إلى نطاقات تعكس قيود التمويل المحلي والخارجي وقيود السياسة، كما أن الدين العام نفسه يتحرك ضمن مسار يمكن تفسيره بأدوات الانضباط المالي دون الحاجة إلى الفرق السلاسل وفقدان معناها الاقتصادي.

جدول (٦): نتائج الانحدار الكمي عند الكمية ٠,٨٦ لتقدير أثر مؤشرات الانضباط المالي على اجمالي الدين العام

Dependent Variable: TPD				
Method: Quantile Regression (tau = 0.86)				
Sample: 2004Q1 2024Q4				
Included observations: 84				
Huber Sandwich Standard Errors & Covariance				
Sparsity method: Kernel (Epanechnikov) using residuals				
Bandwidth method: Hall-Sheather, bw=0.10064				
Estimation successfully identifies unique optimal solution				

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BD	180.1678	167.5036	1.075605	0.2854
PD	220.6061	57.16595	3.859048	0.0002
PE	366.1312	193.0608	1.996456	0.0416
PR	-1023.007	205.8548	-4.969556	0.0000
C	110157.6	6914.006	15.93253	0.0000

Pseudo R-squared	0.511591	Mean dependent var	78792.19
Adjusted R-squared	0.486861	S.D. dependent var	15366.36
S.E. of regression	19253.82	Objective	179003.1
Quantile dependent var	97938.96	Restr. objective	366502.5
Sparsity	39910.88	Quasi-LR statistic	78.03905
Prob(Quasi-LR stat)	0.000000		

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات البنك المركزي العراقي ووزارة المالية العراقية وباستخدام EViews13

يبين الجدول (٦) نتائج انحدار كمي عند الكمية (٠,٨٦) أي في حالات الدين العام المرتفع في العراق، حيث تتسع فجوات التمويل تحت صدمات الإيرادات النفطية وصلابة الإنفاق الجاري. تظهر نسبة فائض وعجز الموازنة إلى الناتج أثراً موجباً (١٨٠,١٧) لكنه غير معنوي باحتمال (٠,٢٩) ما يعني أن هذا المؤشر وحده لا يفسر ديناميكيات الدين في الذيل العلوي بصورة مستقلة بسبب تداخله مع قنوات تمويل أخرى وارتباطه ببقية المؤشرات. بالمقابل، يرتبط إجمالي الدين العام (مليون دولار) بزيادة الدين العام بمعامل موجب (٢٢٠,٦١) وبمعنوية قوية باحتمال (٠,٠٠) وهو ما يعكس منطق الاعتماد على الاقتراض لتغطية فجوات التمويل حين ترتفع الالتزامات وتتزايد كلفة الخدمة وتضعف قدرة الناتج غير النفطي على امتصاص الصدمات. كما أن نسبة النفقات العامة إلى الناتج تؤثر إيجاباً بمعامل (٣٦٦,١٣) وباحتمال (٠,٠٤) بما يشير إلى أن التوسع في الإنفاق، خصوصاً التشغيلي، يدفع الدين صعوداً عندما لا تقابله إيرادات دائمة أو نمو كافٍ. في المقابل، يظهر أن نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج تخفض الدين العام بقوة بمعامل (-١,٠٢٣,٠١) وباحتمال (٠,٠٠) ما يؤكد أن تعزيز القدرة الإيرادية في العراق هو الأداة الأكثر حسماً لكبح الدين عند المستويات المرتفعة عبر تقليص الحاجة للاقتراض وتحسين القدرة على الخدمة. وتدعم مؤشرات الملاءمة هذه الخلاصة إذ بلغ Pseudo $R^2 = 0.51$ بما يعني تفسير (٥١,١٦٪) من تباين الدين عند هذه الكمية، مع معنوية كلية مرتفعة للنموذج حيث Quasi-LR = 78.04 وباحتمال (٠,٠٠).

شكل (٢): مسار معاملات الانحدار الكمي عبر الكميات

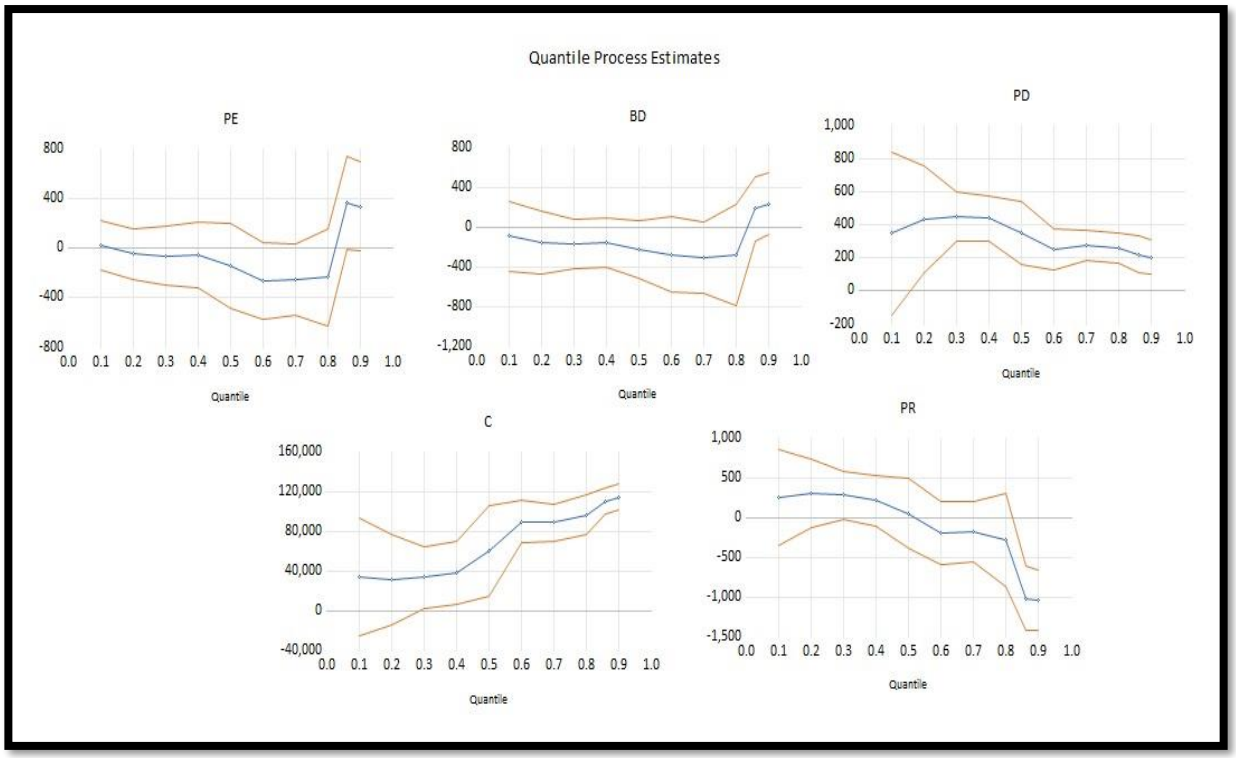

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات البنك المركزي العراقي ووزارة المالية العراقية وباستخدام EViews13

يبين الشكل (٢) مسار معاملات انحدار الكمي عبر الكميات من (٠,١٠) إلى (٠,٩٠) بما يكشف أن أثر المتغيرات المستقلة على الدين العام غير ثابت ويتغير وفق مستوى الدين نفسه. يظهر أن أثر نسبة النفقات العامة إلى الناتج يتحرك حول الصفر في الكميات المنخفضة ثم يميل إلى السالب في الكميات الوسطى قبل أن يرتفع بقوة في الذيل العلوي، ما يعني أن توسع النفقات يصبح أكثر دفعاً للدين عندما يصل الدين إلى مستويات مرتفعة حيث تتقلص مرونة الموازنة وتزداد الحاجة للتمويل. كما يتضح أن أثر نسبة فائض وعجز الموازنة إلى الناتج يبقى محدوداً وقريباً من الصفر في معظم الكميات ثم يتغير بشكل حاد في الكميات العليا، وهو ما ينسجم مع كون تأثير العجز في العراق يصبح أكثر حسماً عند حالات الضغط المالي لا في الفترات الاعتيادية. في المقابل، يحافظ إجمالي الدين العام على أثر موجب عبر أغلب الكميات مع اتجاه هابط تدريجياً كلما ارتفعت الكمية، ما يشير إلى أن زيادة الدين الاسمي ترفع الدين العام دائماً لكن حدّتها تقل نسبياً عند مستويات الدين الأعلى بسبب اقتراب الاقتصاد من قيود التمويل. ويظهر الثابت في مسار تصاعدي مع ارتفاع الكمية بما يعكس عوامل غير مرصودة تتعاظم في فترات الدين المرتفع مثل صدمات النفط وتغير كلفة الاقتراض. أخيراً، يتخذ أثر نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج اتجاهاً هابطاً واضحاً ويتحول إلى سالب قوي في الذيل العلوي، بما يعني أن تعزيز القدرة الإيرادية يصبح الأداة الأكثر فاعلية لكبح الدين تحديداً عندما يكون الدين مرتفعاً في الاقتصاد العراقي، مع ملاحظة أن اتساع نطاقات الثقة في الكميات العليا يوحي بارتفاع عدم اليقين في فترات الضغط وتزايد تأثير الصدمات.

جدول (٧): نتائج اختبار تماثل الكميات للانحدار الكمي عند الكمية ٠,٨٦

Symmetric Quantiles Test			
Specification: TPD BD PD PE PR C			
Estimated equation quantile tau = 0.86			
Number of test quantiles: 4			
Test statistic compares all coefficients			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Wald Test	24.06295	10	0.0074

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات البنك المركزي العراقي ووزارة المالية العراقية وباستخدام EViews13

يبين جدول (٧) نتائج اختبار تماثل الكميات لانحدار الكمي، إذ بلغت قيمة إحصائية والد (٢٤,٠٦) بدرجات حرية (١٠) وباحتمالية (٠,٠١)، ما يعني رفض فرضية تماثل المعاملات عبر الكميات المختبرة اقتصادياً، تشير هذه النتيجة إلى أن تأثير المتغيرات المستقلة على الدين العام لا يبقى ثابتاً عبر مستويات الدين المختلفة، بل يتغير تبعاً لكون الاقتصاد في حالة دين منخفض أو متوسط أو مرتفع، وهو ما ينسجم مع طبيعة المالية العامة في العراق حيث تختلف قوة انتقال صدمات الإنفاق والإيرادات والتمويل إلى الدين عند اتساع فجوة الموازنة وارتفاع كلفة الاقتراض مقارنة بالفترات الاعتيادية.

جدول (٨): نتائج اختبار رامسي لإعادة ضبط النموذج والتحقق من سلامة الصياغة الوظيفية للانحدار الكمي عند الكمية ٠,٨٦

Ramsey RESET Test			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
Specification: TPD BD PD PE PR C			
	Value	df	Probability
QLR L-statistic	0.563908	1	0.4527
QLR Lambda-statistic	0.561785	1	0.4535

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات البنك المركزي العراقي ووزارة المالية العراقية وباستخدام EViews13

يبين الجدول (٨) نتائج اختبار رامسي لإعادة ضبط النموذج، حيث بلغت قيمة QLR L-statistic = (0.56) باحتمالية (٠,٤٥) وبلغت قيمة QLR Lambda-statistic = 0.56 باحتمالية (٠,٤٥)، ما يعني عدم وجود دليل إحصائي على سوء تحديد وظيفي ناتج عن إغفال لاخطية بسيطة من نوع مربع القيم المقدرة. اقتصادياً، تدعم هذه النتيجة ملاءمة الصياغة المعتمدة لتفسير الدين العام عند الكمية (٠,٨٦) وتزيد الثقة بأن العلاقات المقدرة بين المتغيرات المستقلة والدين العام لا تعكس نقصاً شكلياً واضحاً، بل تمثل ارتباطاً وظيفياً مقبولاً.

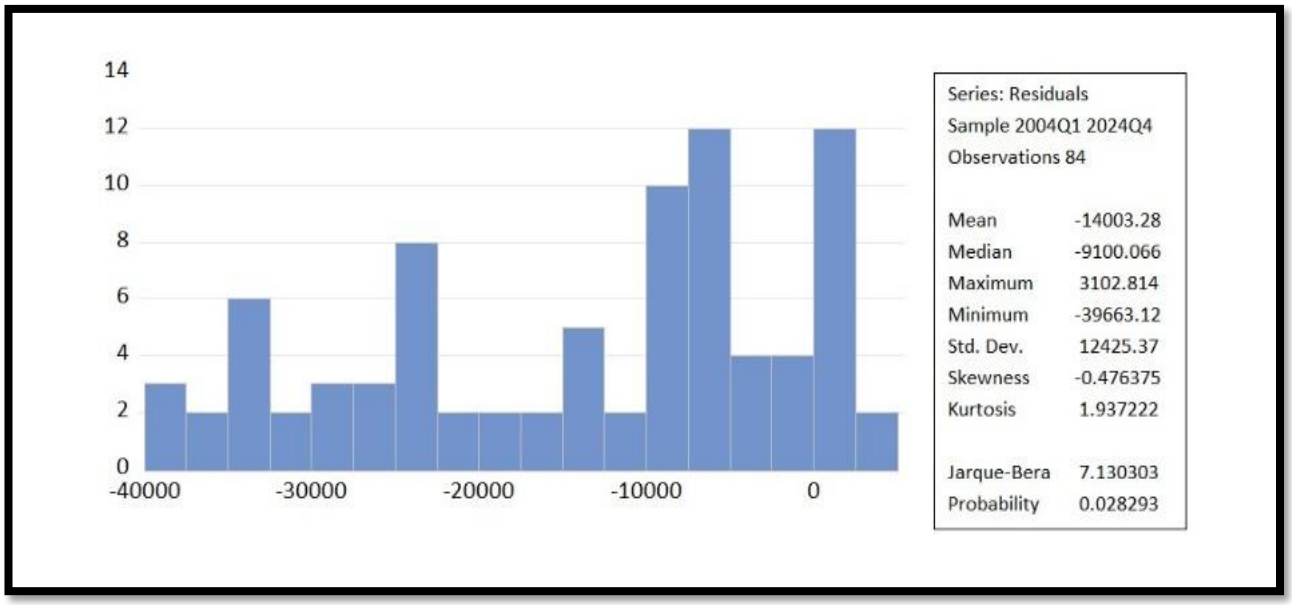

شكل (٣): التمثيل التكراري لبواقي النموذج وإحصاءات التوزيع

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات البنك المركزي العراقي ووزارة المالية العراقية وباستخدام EViews13.

ويبين الشكل (٣) أن توزيع البواقي يتقارب مع الطبيعي حيث الالتواء أقل من ١ والتفلطح أقل من ٣وهو ما يدعم نتائج تقدير النموذج.

الاستنتاجات:

١- توجد علاقة إيجابية بين نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين إجمالي الدين العام في العراق عند حالات الدين المرتفع عند الكمية (٠,٨٦) وكانت العلاقة معنوية إحصائياً وهذا يعني أن اتساع عبء الدين قياساً بالناتج يترافق مع زيادة الدين الاسمي ضمن فترات الضغط المالي. وتوجد علاقة إيجابية بين نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين إجمالي الدين العام وكانت العلاقة معنوية أيضاً وهذا يوضح أن توسع الإنفاق يدفع الدين إلى الأعلى عندما لا تقابله موارد دائمة أو نمو كاف. كما توجد علاقة إيجابية بين نسبة فائض وعجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين إجمالي الدين العام لكن العلاقة غير معنوية إحصائياً وهذا يعني أن أثر الرصيد المالي لا يظهر مستقلاً عند الذيل العلوي بسبب تداخله مع قنوات التمويل الأخرى.

٢- توجد علاقة سلبية بين نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين إجمالي الدين العام وكانت العلاقة معنوية بقوة عند الكمية (٠,٨٦) وهذا يعني أن رفع القدرة الإيرادية هو المسار الأكثر حسماً لخفض الدين في حالات الدين المرتفع عبر تقليل الحاجة للاقتراض وتحسين قدرة الخدمة.

٣- توجد علاقة تختلف إشارتها وقوتها عبر مستويات الدين العام وليس عند مستوى واحد فقط لأن اختبار تماثل الكميات رفض ثبات المعاملات وهذا يعني أن تأثير النفقات والإيرادات والرصيد المالي والتمويل على إجمالي الدين العام يتغير عندما يكون الدين منخفضاً أو متوسطاً أو مرتفعاً. يوجد علاقة تفسيرية معتبرة للنموذج عند الكمية (٠,٨٦) لأن قدرة التفسير بلغت نحو (٠,٥١) مع معنوية كلية مرتفعة وهذا يدعم الاعتماد على الانحدار الكمي لتشخيص الانضباط المالي في سيناريوهات الضغط التي تهم صانع القرار.

٤- تبين ان الديون لم توجه نحو المشاريع الاستثمارية التي تعود بالفائدة على تنمية الاقتصاد وتحقيق قفزة نوعية في تنمية المشاريع الصناعية والزراعية وإنما توجهت نحو المشاريع الخدمية غير المنتجة والتي رافقتها ظاهرة الفساد المالي والإداري، وهو ما يؤشر عدم الانضباط المالي وهشاشة وضع السياسة المالية بسب فشل السياسات الاقتصادية.

٥- يشير الواقع الى ان الحكومة العراقية بعد تغيير النظام اصبحت مسؤولة بشكل رئيس على ادارة الاقتصاد وتامين ما يحتاجه من اموال كزيادة التوظيف في الوزارات وزيادة رواتب ومخصصات الموظفين والمتقاعدين وزيادة الانفاق على وزارات الداخلية والدفاع لتحقيق الاستقرار الامني ولمواجهة التنظيمات الارهابية.

٦- تبين ان الموازنة العامة في العراق تعاني عجزا واختلال هيكلي بفعل انخفاض اسعار النفط وانخفض الايرادات غير النفطية والتي تسببت في انخفاض الايرادات العامة فضلا عن عدم كفاءة الانفاق العام وبلوغه مستويات مرتفعة ، وسد العجز من خلال الاقتراض الداخلي والخارجي الامر الذي جعل مسألة التخلص من الديون وخدمتها معضلة كبيرة تحقيق التنمية المستدامة.

التوصيات:

١. ينبغي تبني برنامج إصلاح إيرادي متعدد المسارات يركز على رفع الموارد غير النفطية بصورة تدريجية عبر توسيع الوعاء الضريبي وتحسين الامتثال والجباية وإعادة هيكلة الرسوم بما يقلل التهرب ويرفع الاستقرار الإيرادي. هذا المسار يخفض الحاجة إلى الاقتراض في الاوقات التي يتراجع فيها النفط ويعزز القدرة على تمويل الإنفاق الأساسي دون تراكم دين، كما يخلق حافزاً لزيادة نشاط القطاع الخاص عبر بيئة ضريبية أوضح وأكثر عدالة.

٢. ينبغي اعادة ضبط هيكل الإنفاق العام نحو أولويات تقلل ضغط الموازنة وتزيد أثره على النمو، عبر كبح نمو الإنفاق الجاري الأقل إنتاجية وتوجيه جزء أكبر من الموارد إلى اقامة المشاريع الاستثمارية المنتجة والبنية التحتية والخدمات التي ترفع الإنتاجية وتدعم الناتج غير النفطي. هذا التحول يخفف تراكم الدين لأنه يرفع القاعدة الإنتاجية التي تُقاس عليها الاستدامة، ويقلل من الحاجة إلى تمويل العجز عند حدوث صدمات لأن الاقتصاد يصبح أكثر قدرة على توليد دخل محلي مستمر.

٣. العمل على تطوير إطار إدارة دين متوسط الأجل يربط الاقتراض بقدرة السداد وبمخاطر أسعار الفائدة وسعر الصرف، مع تحسين مزيج التمويل عبر إطالة آجال الاستحقاق وتخفيض كلفة الاقتراض وتحديد سقوف واضحة للاقتراض المرتبط بتقلبات الإيرادات. اذ يحد هذا الإطار من انتقال الصدمات إلى الدين عبر تقليل مخاطر إعادة التمويل، ويمنع تضخم خدمة الدين في فترات الضغط، ويزيد شفافية قرارات الاقتراض بما يدعم الثقة ويخفض علاوة المخاطر على التمويل السيادي.

٤. ينبغي على الحكومة العراقية تبني تطبيق سياسة الانضباط المالي والتمسك بقواعده اي ضبط الانفاق وخلق مصادر جديدة للإيرادات العامة بجانب الايرادات النفطية، فضلا عن استبدال اسلوب موازنة البنود بأسلوب موازنة البرامج والاداء او الموازنة الصفرية في اعداد وتنفيذ الموازنة العامة في العراق.

٥. ينبغي مكافحة الفساد المالي والاداري والمحافظة على المال العام وذلك من خلال تشكيل فريق عمل او لجنة خاصة مستقلة نطلق عليها اسم (المجلس الاعلى للرقابة على المال العام) او (المفوضية العليا لمكافحة الفساد المالي) ويكون رئيس واعضاءها حصرا من خيرة اساتذة القانون في الجامعات العراقية والقضاة الذين يتصفون بالنزاهة والامانة والسمعة الحسنة والوطنية وعدم انتمائهم الى الاحزاب السياسية، على ان يتحمل مجلس القضاء الاعلى مسؤولية حمايتهم.

المصادر

اولاً: المصادر العربية

أ- المصادر

١- ابراهيم ، ضيغم خطاب ، حمد ، خلف محمد ، **(تحليل وقياس العلاقة بين قاعدة الدين العام للانضباط المالي وعجز الموازنة العامة الاتحادية في العراق للمدة (٢٠٢٠- ٢٠٠٤)** ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد ، . المجلد (١٨) ،العدد (60)، الجزء الثاني، ٢٠٢٢,١٠٨.

٢- بانافع ، وحيد بن عبد الرحمن ، علي، عبد العزيز عبد المجيد ، **(السياسة المالية بين اولويات النمو ومتطلبات العدالة)** ، معهد الادارة العامة ، مركز البحوث والدراسات ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٢٠.

٣- بتال احمد حسين ، شبيب، عبد الرزاق ابراهيم ، فيصل ، **(فيصل غازي ، تحليل العلاقة بين مؤشرات الانضباط المالي والاستقرار المصرفي للاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢١)** ، مجلة العلوم المالية والمحاسبية ، وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع المصرفي_تحديات الاصلاح والتطوير نحو عراق اخضر لعام ٢٠٢٢ .

٤- جاهل، نضال حسن ، علي، محمد مدلول ، **(اثر العلاقة بين الانضباط المالي والاستدامة المالية في لعراق)** ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية ، جامعة بابل ، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ٢٠٢٣ .

٥- حسن ،عبد الستار رائف ، البيل ، خالد حسن ، الامين ، علي احمد ، **اثر الدين العام في الاستقرار الاقتصادي العراقي للمدة (2004-2022) باستخدام منهجية التكامل المشترك (ARDL)** ، مجلة العلوم المالية والمحاسبية ، مركز التدريب المالي والمحاسبي ، وزارة المالية العراقية ، المجلد (٥) ، العدد(١٧)، اذار ، ٢٠٢٥.

٦- حسين ،عماد سعدون شياع ، عبيد ، باسم خميس ، (**تحليل وقياس العلاقة بين الدين العام وسرعة دوران النقود في الاقتصاد العراقي للمدة من ١٩٩٠-٢٠١٩ حسب منهجية ARDL**) ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الانبار ، المجلد (15) ، العدد (1) ، 2023.

٧- حلو، محمد هاشم ، (**تأثير الموازنة العامة الثلاثية على استدامة الدين العام الداخلي في العراق)**، ورقة سياسات ، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٥.

٨- رشيد ، ايناس محمد ، جمعة ، احمد ابراهيم ، محسن ،ابراهيم حميد ، **(تحليل اثر الدين العام على الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق دراسة في ظل اثر قوانين الموازنة العامة على الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٨-٢٠٢٠)** ، مجلة الجامعة العراقية ، العدد (٥٢) ، الجزء (٣)، ٢٠٢١.

٩- السامرائي ، سهير حيدر عبد الجبار ، محمود ، مثنى معيوف ، **(قياس وتحليل أثر مؤشرات الانضباط المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)** ، مجلة الإدارة والإقتصاد جامعة تكريت المجلد (٢٠) العدد (٦٨) ،الجزء الثاني، ٢٠٢٣ .

١٠-فرج ،حسين مهجر ، عبد اللطيف ،عماد محمد علي ،(**دور الانضباط المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦)** ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد ، السنة السادسة عشر ، العدد (٢٩) ، ٢٠١٨.

١١-فرج ،حسين مهجر ، علي ، عماد محمد ، **دور سياستي الانضباط المالي والتعقيم النقدي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦)** ، مجلة الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد (٤٢) ، العدد (١٢١) ، ٢٠١٩.

١٢-كاظم ، اسراء صادق ، علوان ، غفران حاتم ، (**تأثير الدين العام على الاستقرار المالي في العراق)**، مجلة العلوم الادارية والاقتصاد ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد (٢٦) ، العدد (١٢١)، ٢٠٢٠.

١٣-محمد ،عمرو هشام ، حميد ، أحمد حافظ ،(**دور الانضباط المالي في المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي)**،مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية الجامعة ، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والإقتصاد، العدد (٦٤)، ٢٠١٨.

ب- التقارير والنشرات الاحصائية الحكومية العراقية.

١- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، سنوات مختلفة .
٢- جمهورية العراق ، وزارة المالية ، دائرة الدين العام , سنوات مختلفة .
٣- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرات الإحصائية السنوية, سنوات مختلفة.

ثانياً: المصادر العربية مترجمة

A. References

1- Al-Samarrai, S. H. A., & Mahmoud, M. M. (2023). Measuring and analyzing the impact of fiscal discipline indicators on economic growth in Algeria for the period (2004–2022). *Journal of Administration and Economics, Tikrit University*, 20(68), Part 2.

2- Banafa, W. B. A.-R., & Ali, A. A. A.-M. (2020). *Fiscal policy between growth priorities and justice requirements*. Institute of Public Administration, Research and Studies Center, Saudi Arabia.

3- Battal, A. H., Shabib, A. R. I., & Faisal, G. (2022). Analysis of the relationship between fiscal discipline indicators and banking stability in the Iraqi economy for the period 2004–2021. *Journal of Financial and Accounting Sciences*, Special Issue of the Banking Sector Conference: Challenges of Reform and Development Toward a Green Iraq.

4- Faraj, H. M., & Abdullatif, I. M. A. (2018). The role of fiscal discipline in achieving economic stability in Iraq for the period (2004–2016). *Iraqi Journal of Economic Sciences*, 16(29).

5- Faraj, H. M., & Ali, I. M. (2019). The role of fiscal discipline and monetary sterilization policies in achieving economic stability in Iraq for the period (2004–2016). *Journal of Administration and Economics, University of Baghdad*, 42(121).

6- Hasan, A. A. R., Al-Bayel, K. H., & Al-Amin, A. A. (2025). The impact of public debt on Iraqi economic stability for the period (2004–2022) using the ARDL co-integration methodology. *Journal of Financial and Accounting Sciences*, 5(17).

7- Hussein, I. S. S., & Ubaid, B. K. (2023). Analysis and measurement of the relationship between public debt and velocity of money in the Iraqi economy for the period 1990–2019 according to the ARDL methodology. *Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences*, 15(1).
8- Ibrahim, D. K., & Hamad, K. M. (2022). Analysis and measurement of the relationship between the public debt rule for fiscal discipline and the federal budget deficit in Iraq for the period (2004–2020). *Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences*, 18(60), Part 2.
9- Jahil, N. H., & Ali, M. M. (2023). The impact of the relationship between fiscal discipline and fiscal sustainability in Iraq. *Journal of the College of Administration and Economics for Economic, Administrative and Financial Studies, University of Babylon*, 15(4).
10- Kadhim, I. S., & Alwan, G. H. (2020). The impact of public debt on financial stability in Iraq. *Journal of Administrative and Economic Sciences, University of Baghdad*, 26(121).
11- Mohammed, A. H., & Hamid, A. H. (2018). The role of fiscal discipline in maintaining the stability of the Iraqi dinar exchange rate. *Al-Mustansiriya Journal for Arab and International Studies*, (64).
12- Rashid, E. M., Jumaa, A. I., & Mohsen, I. H. (2021). Analyzing the impact of public debt on government spending and economic growth in Iraq: A study under the impact of public budget laws on the Iraqi economy for the period (2008–2020). *Iraqi University Journal*, 52(3).
13- Shalash, M. H. (2025). *The impact of the tripartite public budget on the sustainability of domestic public debt in Iraq*. Al-Bayan Center for Planning and Studies.

B. Iraqi Government Reports and Statistical Bulletins

1- Republic of Iraq, Central Bank of Iraq, Directorate General of Statistics and Research. (n.d.). *Annual statistical bulletins*.
2- Republic of Iraq, Ministry of Finance, Public Debt Department. (n.d.). *Public debt reports and statistics*.
3- Republic of Iraq, Ministry of Planning, Central Statistical Organization and Information Technology, Directorate of National Accounts. (n.d.). *National accounts reports and statistical publications*.

ثالثاً: المصادر الاجنبية

1- Fitzenberger, B., Koenker, R., Machado, J. A. F., & Melly, B. (2022). Economic applications of quantile regression 2.0. Empirical Economics, 62(1).
2- Manta, A. G., Florea, N. M., Bădîrcea, R. M., et al. (2023). Financial development and income inequality in CEE countries. Sustainability, 15(18).
3- Mosley, L., Snyder, M., & Grose, D. (2022). Sparse temporal disaggregation. Journal of the Royal Statistical Society Series A: Statistics in Society, 185(4).
4- Periola, I. (2019). Determinants of fiscal discipline in Nigeria, 1980–2015 (Master's thesis, Department of Economics, University of Ibadan, Nigeria).
5- Phillips, P. C. B., & Perron, P. (1988). Testing for a unit root in time series regression. Biometrika, 75(2).
6- S&P Global Inc. (2022). EViews 13 beta documentation (June 3, 2022). S&P Global.
7- Stemson, L. (2005). Monetary policy with judgment: Forecast targeting in some countries of North America. International Journal of Central Banking & Manufacturing Companies, 1.(١)
8- Traoré, F. (2022). Unit root tests: Common pitfalls and best practices. CGIAR.